الفصل الثانى

عمله فى مصر

جاء السيد جمال الدين إلى مصر للمرة الثانية فى أوائل المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م)، لا على نية الإقامة بها، بل على قصد مشاهدة مناظرها، واستطلاع أحوالها، ولكن (رياض باشا) وزير إسماعيل فى ذلك الحين رغب إليه البقاء فى مصر، وأجرت عليه الحكومة - راتبًا مقداره ألف قرش كل شهر، نزلا أكرمته به، لا فى مقابل عمل، واهتدى إلى المترجم كثير من طلبة العلم، يستورون زنده، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه، فقرأ لهم الكتب العالية فى فنون الكلام، والحكمة النظرية، من طبيعية وعقلية، وعلوم الفلك، والتصوف، وأصول الفقه، بأسلوب طريف، وطريقة مبتكرة، وكانت مدرسته بيته، ولم يذهب يومًا إلى الأزهر مدرسًا، وإنما ذهب إليه زائرًا، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة، وكان أسلوبه فى التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة والفلسفة فى نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسة، فظهرت على يده نهضة فى العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات.

وهنا موضع للتساؤل، عما حمل الخديو إسماعيل إلى استمالة الحكيم الأفغانى للإقامة فى مصر، وإكرام مثواه، فقد يبدو هذا العمل غريبًا، لأن لجمال الدين ماضيًا سياسيًا، ومجموعة أخلاق ومبادئ، لا ترغب فيه الملوك المستبدون، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان فينال عطفهم ورعايتهم، ويجرون عليه الأرزاق بلا مقابل، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن فى إسماعيل جانبًا ممدوحًا، وهو حبه للعلم، ورغبته فى نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين العلمية، وشهرته فى الفلسفة، أقوى ظهورًا، وخاصة فى ذلك الحين، من شخصيته

السياسية، فلا غرو أن يكرم فيه إسماعيل العالم المحقق، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله، فترغيبه إياه فى البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحًا علميًّا، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده.

أما آراء الحكيم السياسية، وكراهيته للاستبداد، ونزعته الحرة، فلم يكن مثل إسماعيل يخشاها أو يحسب لها حسابًا كبيرًا، لأنه فى ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته، فكان يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، يأمر وينهى، ويتصرف فى أقدار البلاد ومصاير أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى يده، والصحافة فى بدء عهدها تكيل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبى، لأن هذا التدخل لم يقع إلا فى سنة ١٨٧٥، فليس ثمة ما يخشى منه إسماعيل، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب إلى حكيم الشرق الإقامة والتدريس فى مصر، وقد بدأت النهضة التى ظهرت على يد السيد، علمية، وأدبية، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦.

وثمة اعتبار آخر، لا يفوتنا الإلماع إليه، ذلك أن جمال الدين قد بارح الآستانة، إذ لم يجد فيها جوًّا صالحًا للنهضة العلمية،أوالفكرية، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه وما لقيه فى «دار الخلافة» من العنت والاضطهاد، وكان إسماعيل ينافس حكومة الآستانة فى المكانة والنفوذ السياسى؛ وينظر إليها بعين الزراية، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا، ولا أن يكون هو تابعًا للسلطان العثمانى، وليس خافيًا ما كان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين، وظهوره بمظهر العاهل المستقل، فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧، وفى إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، وعزمه على إعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات، لولا العقبات السياسية التى اعترضته، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينهما، وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذى أصدره السلطان منتقصًا سلطة الخديو.

ففى هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدًا من الآستانة، فلم يفت إسماعيل

أن يغتنم الفرصة ليحمى العلم فى شخص الفيلسوف الأفغانى، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدوثة، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء، حين تضيق عنهم «دار الخلافة». وأن عاهل مصر، أحق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير، لأنه يفسح للعلم رحابه، ويوطئ له فى وادى النيل أكنافه.

وقد يكون لرياض باشا يد فى إكرام وفادة المترجم، ولكن إذا علمنا أن وزراء إسماعيل لم يكونوا يصدرون إلا عن رأيه وأمره، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذى ينفرد بهذا الصنيع، نحو المترجم، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض فضل المشاركة فى عمل كان له الأثر البالغ فى نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية.

أثره العلمى والأدبى فى مصر

أقام جمال الدين فى مصر، وأخذ يبث تعاليمه فى نفوس تلاميذه، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم، وهو فى كل أحاديثه «لا يسأم، كما يقول عنه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده من الكلام فيما ينير العقل، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالى الأمور أو يستلفت الفكر إلى النظر فى الشئون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول، وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصًا فى القاهرة».

وقال الأستاذ الإمام فى موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم «كان أرباب القلم فى الديار المصرية القادرون على الإجادة فى المواضيع المختلفة

منحصرين فى عدد قليل، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى، وخيرى باشا، ومحمد باشا سيد أحمد، على ضعف فيه، ومصطفى باشا وهبى، على اختصاص فيه، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون فى المراسلات الخاصة، وإما مصنفون فى بعض الفنون العربية أو الفقهية، وما شاكلها، ومن عشر سنوات ترى كتبة فى القطر المصرى، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم، وأغلبهم أحداث فى السن، شيوخ فى الصناعة، وما منهم إلا من أخذ عنه أو عن أحد تلاميذه، أو قلد المتصلين به». انتهى كلام الإمام.

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ فى نهضة العلوم والآداب فى مصر، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التى نهض بها كانت مستعدة للرقى، صالحة لغرس بذور هذه النهضة، وظهور ثمارها، أو بعبارة أخرى، إن مصر بما فيها من الأزهر، والمعاهد العلمية الحديثة، والتقدم العلمى، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى، ولولا هذا الاستعداد، لقضى على هذه الدعوة فى مهدها، ولأخفق هو فى مصر كما أخفق فى الآستانة، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه، وهذا يبين لنا جانبًا من مكانة مصر، وسبقها الأقطار الشرقية فى التقدم العلمى والفكرى، والسياسى، ويزيد هذه الحقيقة وضوحًا، أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة وما تركه من الأثر فى مختلف الأقطار الشرقية التى بث فيها دعوته، وجدت أثره فى مصر أقوى وأعظم منه فى أى بلد من البلدان الأخرى، وفى هذا ما يدلك على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم، إذا تهيأت لها أسباب العمل، ووجدت القادة الحكماء.

أثره الأخلاقى والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه عبقرية وروحًا كبيرة، ونفسًا قوية، تزينها صفات وأخلاق عالية، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى، وهذبتها الحكمة والمعرفة ومحصتها الحياة الحربية التى خاض غمارها فى بلاد الأفغان، والتجارب التى مارسها، والشدائد التى عاناها، جاء وفيه من الشمم والإباء ما صرفه عن أن

يطأطئ الرأس ويقيم على الضيم، وفيه من الثبات ومضاء العزيمة ما جعله يتغلب على العقبات التى اعترضته فى أدوار حياته، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير على)، ورحل إلى الهند، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها، وذهب إلى الآستانة، فلم يعرف الملق والدهان، وجهر بالحق، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الآستانة.

فهذه الأخلاق التى جاء بها جمال الدين إلى مصر كانت بلا مراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصرى، فى ذلك العهد، من خفض الجناح، والصبر على الضيم، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس، وما تؤثر فيها من طريق القدوة، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية، أخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة، ويحارب روح الذلة والاستكانة، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه، ومناهجه فى الحياة، مدرسة أخلاقية، رفعت من مستوى النفوس فى مصر، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الأمة، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم فى عهد إسماعيل ومساوئه. والسخط على تدخل الدول الأجنبية فى شئون البلاد.

الحالة السياسية والمالية فى مصر كما شهدها جمال الدين الأفغانى

قضى جمال الدين الأفغانى فى مصر ثمانى سنوات وبضعة أشهر من عام ١٨٧١ إلى أن نفى منها سنة ١٨٧٩ وقد شهدت هذه الفترة أحداثًا كبيرة فى تاريخ مصر وكانت مرحلة هامة من مراحل كفاح جمال الدين، ويقع معظمها فى عهد الخديو إسماعيل، وقد نفى جمال الدين فى أوائل عهد توفيق.

كان إسماعيل يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، يتولاه بنفسه، وظلت كل صغيرة

وكبيرة من شئون الحكومة رهن إشارته بحيث كان يحق له أن يحاكى لويس الرابع عشر ملك فرنسا فى قوله «إنما الدولة أنا» إلى أن حدث التدخل الأجنبى بواسطة (صندوق الدين) سنة ١٨٧٦ ثم الرقابة الثنائية البريطانية والفرنسية، ثم الوزارة المختلطة، فغلت سلطته بما كسبه الأجانب من التدخل فى شئون الحكومة المالية والسياسية، ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) سوى موظفين لدى الخديو، يعينهم لإدارة النظارات المعروفة فى ذلك العصر، وكانت تسمى (دواوين)، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن الخديو، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام (المفتشين العموميين) وهما مفتش الوجه البحرى، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو، وليس معروفًا على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يجعل سلطة المفتشين مساوية لسلطة النظار، وبجعلهم أعظم شأنا من هؤلاء، ويظهر أن السبب فى ذلك هو رغبة إسماعيل فى أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى فيطمئن على سلوك كلتيهما. وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد.

كان الحكم إذن حكمًا استبداديًا لا مجال فيه للحرية، حقًا إن إسماعيل أنشأ سنة ١٨٦٦ مجلسًا سمى (مجلس شورى النواب) ولكنه مجلس استشارى لا يملك سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور، وقراراته كانت أشبه برغبات ترفع إلى الخديو وله فيها القول الفصل، فلم يكن ممكنًا أن مثل هذا المجلس يؤثر تأثيرًا عمليًا فى سياسة الحكومة ولا أن يضع حدًا للحكم المطلق، وتدل الظروف والملابسات على أن إسماعيل حين أنشأه لم يعتزم التخلى عن سلطته المطلقة بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه[١].

هذا من الوجهة السياسية، أما من الوجهة المالية فقد كانت أسوأ منها حالًا، لقد كان أكبر آفات إسماعيل الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب، حتى كبل البلاد حكومة وشعبًا بالقروض الفاحشة.

---

(١) عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٩٦

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها إسماعيل أو اقترضتها الحكومة فى عهده:

قروض مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠	جنيه انجليزى
الديون السائرة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٧٨	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
سنة ١٨٨٨	٨,٥٠٠,٠٠٠	جنيه انجليزى

ويضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد فى سياقها وهى:

المتحصل من المقابلة	١٣,٥٠٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
دين الرزنامة	٣,٣٣٧,٠٠٠	جنيه انجليزى
ثمن أسهم مصر فى قناة السويس	٤,٠٠٠,٠٠٠	جنيه انجليزى
ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال	٥٣٧,٠٠٠	جنيه انجليزى
مطلوبات من الحكومة لم تدخل فى تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦	٦,٢٧٦,٠٠٠	جنيه انجليزى
المجموع	١٢٦,٣٥٤,٣٦٠	جنيه انجليزى

obeikandl.com

نظرة عامة فى هذه القروض

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه، وهو فى الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر فى ذلك العصر.

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر سنة ١٨٦٣ بإسراف سلفه سعيد، واعتزم أن يسير طبقًا لقواعد الاقتصاد والتدبير[١]، ونوه بذلك فى خطبة ألقاها بحضور وكلاء الدول، وضح فيها برنامجه الذى اعتزم اتباعه فى الحكم، فهى بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والأمانى الحسان.

قال فيها «إن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد فى المالية، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتصاد، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة لا أتجاوزها أبدًا، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها وآمل أن تؤدى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة».

تلك عهود الخديو إسماعيل فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد.

ولكن لم تكد تمضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية.

ولم تكن حالة البلاد المالية تستدعى الاقتراض، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم، وكانت تستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج إلى القروض، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء.

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على الخرج، فلم يكن ثمة

---

(١) تاريخ مصر المالى من عهد سعيد إلى سنة ١٨٧٦ لبابونو Paronot ص ١٨، ١٩.

حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم[١].

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤، تذرع لتسويغه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥,٠٠٠ جنيه، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على المخرج.

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف، واستكثر من شراء الأطيان والأملاك لنفسه، والإنفاق عليها، فهذه الأسباب هى التى جعلته يعقد القرض الأول، وما كان سداد ديون سعيد، ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقرى، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد فى العيون.

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى الرأى، وليس فى كلامه مبالغة، لأن المعروف عن إسماعيل أنه كان بطبعه ميالاً إلى الاستكثار من المال والعقار، وظهرت عليه هذه الميول، منذ ولايته الحكم، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو، حتى صار مالكًا لخمس أطيان القطر المصرى.

كتبت مدام (أو لمب ادوار) Mme Olympe Edward فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل: إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطاع، ويلجأ إلى السخرة لزرعها واستصلاحها، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة، تاركًا لمن يخلفه فى الحكم أن يسدد

---

(١) تاريخ مصر المالى من عهد سعيد إلى سنة ١٨٧٦ لبابونو Paronot ص ١٨، ١٩.

ديونه، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده[١].

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة واستدان ليقتنى الأطيان والعقار.

لم ينفق إسماعيل شيئًا يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون) على ضعاف البوسفور ليتخذه مقرًا له عندما ينزل الآستانة، ولم يكن لولاة مصر قصور خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل، ولكن إسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر فخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة فى توسيعه وزخرفته.

وفى ذلك العهد بدأ ينشىء القصور الفخمة فى مصر، فشرع فى إقامة سراى الجيزة المشهورة، وتعددت المبانى حولها. ومدت الطرق الجميلة بين الجيزة والجزيرة، وأنفقت الأموال جزافًا فى سبيل إنشائها.

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر فى قرض آخر سنة ١٨٦٥ ولم تمض ثمانية أشهر على القرض الأول.

وقد جد سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثانى، وهو الأزمة المالية التى عقبت هبوط أسعار القطن، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية فى أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق امام القطن الأمريكى، فتراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم، وقد حل الضيق بالأهالى من الفلاحين والملاك، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين على أمل سداده من ثمن القطن فى الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩، والتاريخ يعيد نفسه)، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم، فاعتزم

---

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولمب أدوار Mme Olympe Edward ص ٤٩.

إسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الأزمة فحصرت ديون الأهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧٪، وخصص لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه.

ولا شك فى أن إسماعيل لو اتبع التدبير والاقتصاد، لما كانت الحكومة فى حاجة إلى هذا القرض الجديد، ولا الذى سبقه، فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة.

اقترض إسماعيل قرضًا سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ جنيه ولم يقبض منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ورهن فى مقابله ٣٦٥,٠٠٠ فدان من أملاكه، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الأول).

واستدان قرضًا جديدًا من بنك أوبنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦، وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ورهن فى مقابله إيرادات السكك الحديدية.

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق، وهذا من أغرب ما سمع فى معرض التبذير وقصر النظر، وكان قرض أو بنهايم هو الأسبق، لكن المفاوضات بشأنه طالت، فلم يطق إسماعيل صبرا، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أو بنهايم، فأتم صفقته أيضا.

واستدان إسماعيل فى تلك السنة أيضا دينين آخرين من الديون السائرة، ولم يكن فى حاجة إلى هذه القروض، ولكنه أنفقها على بناء قصوره، ودفع منها ثمن أملاك أخيه مصطفى فاضل وعمه محمد عبد الحليم فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا، وامتدت أطماعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصرى، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش، واشتد عداؤه لهما لمقاومتهما إياه فى تغيير نظام التوارث، وقد حصل إسماعيل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثة العرش فى بكر أبنائه.

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها لسلطان

تركيا ولحكام الآستانة للحصول على هذا الفرمان، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريبا، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم.

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد، لأن تغيير نظام توارث العرش كان مسألة شخصية لإسماعيل، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه، وتحقيقًا لأطماع شخصية وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها.

واقترض سنة ١٨٦٧ قرضًا جديدًا قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض، واختلفت الآراء فى تعليله، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لايفتأ يستدين ديونًا سائرة من المرابين الأجانب المقيمين فى مصر، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر، ولا حد معلوم، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جدًّا، وكان العمل فى ذلك الحين قائمًا على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية، وبناء دار التمثيل، ومضمار لسباق الخيل، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر العالى وسراى مصطفى باشا فاضل برمل الإسكندرية، فكل هذه المبانى كان ينفق عليها من الديون، ثابتة كانت أو سائرة، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها.

وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه، وهو مبلغ باهظ يثقل كاهل الخزانة، وفوائده تبتلع جزءًا كبيرًا من الإيراد، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته فى سداد فوائد هذه الديون، وفى تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت، فلا هى سددت ولا فوائدها سددت، ولا تم تحويلها.

واشترك الخديو فى المعرض العام الذى أقيم بباريس سنة ١٨٦٧، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب، فأنفق فى هذا السبيل وفى رحلته بباريس ملايين الجنيهات، وكان غرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين فى الرشاوى والهدايا التى بذلها فى الآستانة ليحصل على لقب (خديو)،

وقد نال الفرمان الذى منحه هذا اللقب فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧.

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال، ولجأ الخديو إلى الاستدانة من جديد.

واقترض فعلاً سنة ١٨٦٨ قرضًا جديدًا قدره ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه من بنك أو بنهايم، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات.

أنفق إسماعيل من القرض نحو مليونى جنيه فى الآستانة على حفلات وولائم ورشاوى للسلطان ولرجال حكومته.

وأنفق جزءًا منه فى إتمام بناء قصوره فى عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالإسكندرية، وتأثيثها بفاخر الأثاث والرياش، من هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، وقد بلغت مليونًا ونصف مليون جنيه تقريبًا.

ولم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين الماء ينضب من الخزانة، وكان إسماعيل مقيدًا بما اشترطه فى القرض السابق، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى فى روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال، وفى الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين، لا تدع مجالاً للشك فى ذلك، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضًا جديدًا!!

ولكنه كان فى حاجة إلى المال فابتكر له وزيره إسماعيل صديق (المفتش) طريقة خطرة اتبعها فى صيف سنة ١٨٦٩، وهى أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن، تربى على خمسمائة ألف أردب، قبض ثمنها نقدًا، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر، أى بعد جنى محصول القطن الجديد.

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية، وقبضت ثمنه، وقد سويت هذه الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشًا ما اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا، واتفقوا على أن تدفع

لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢٪ سنويًا أى أن ربحهم بلغ ١٠٪ سنويًا.

وتكررت هذه العملية غير مرة فى سنوات عدة، فقد كانت الحكومة تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست فى حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها، وتتسلم الثمن فورًا، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعته إياها، ودفعت ثمنها أوراقًا وسندات على الخزانة، مع فوائد لا تقل عن ١٨٪ أو ٢٠ فى المائة، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلى الذى أخذته من التاجر، بل على المبلغ التالى المقدر ثمنًا لغلاله، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة.

وإذ كان إسماعيل مقيدًا بعدم الاقتراض طبقًا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الحكومة التركية، فحاولت وضع حد لها، وحظرت على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنها، ولكن إسماعيل كان يريد الإقتراض بأية وسيلة، فلم ير بدًّا من أن يعقد قرضًا لحسابه الخاص.

فاستدان فى أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ٧,١٤٢,٨٦٠جنيه بفائدة ٧٪ بضمان أطيانه الخاصة، عدا الأطيان التى رهنها سابقًا، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ولكنه يسدد على القيمة الاسمية وهى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيها فى عشرين سنة، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويًا لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جنيها أى ١٣ فى المائة تقريبًا من رأس المال المدفوع.

وبلغت الديون السائرة نحو خمسة وعشرين مليون جنيه.

أما فوائد هذه الديون السائرة، فلم يكن لها حساب معلوم، فالسيوجليون دنجلار ,Gellion Danglar يقول فى رسائله[1] أن الدائرة الخاصة وهى دائرة

(١) رسائل عن مصر الحديثة ص ٦٦.

الخديو إسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠٪ و ٢٤٪ فى السنة، وأن الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر.

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

يتضح مما تقدم مبلغ مابهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التى عقدها إسماعيل، ومقدار الارتباك الذى وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن.

على أن هذه الحالة، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التى وقعت من بعد، فلو وضع إسماعيل حدًّا لإسرافه وأهوائه، لسار بالبلاد فى طريق مأمون، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة، ولكنه على العكس استمر فى خطته، وتلت القروض قروض، حتى فقدت البلاد استقلالها المالى.

ومما جعل إسماعيل يتمادى فى الإسراف والاستدانة أنه لم تكن فى البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة، وتحاسبها على الأموال التى تبددها، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية إسماعيل صديق فى كل انعقاد، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضاءه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية، وما جرته من الخراب على البلاد، وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض أعتراضًا جديًّا على تلك السياسة، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة.

وفى سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا، وهى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية، فاضطربت الأسواق فى أوروبا، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض، وكان الخديو فى حاجة إلى المال، فعمد وزير ماليته إلى زيادة

الضرائب، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته، فابتدع طريقة تعد بمنزلة قرض إجبارى يجبى من الأهالى، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١.

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدمًا تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ولكى يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة، لا تزيد مدتها عن ست سنوات، علاوة على الضريبة السنوية، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدمًا بواقع ٨½٪.

وقد جعل هذا القانون دفع المقابلة اختياريًا، ولكن الحكومة لجأت فى تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان، والى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر الأهلين، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة، وخاصة فى المسائل المالية، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقًا وضنكًا.

وقد استطاعت الحكومة أن تجبى من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١، وبلغ مجموع ما جبته منها نيفًا وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفًا لغاية سنة ١٨٧٧.

وانتظر إسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذًا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨، وسعى جهده فى الآستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشاوى والهدايا ليلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على الفرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية، فناله فى سنة ١٨٧٢.

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشعر إسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد، حتى عقد قرضًا جديدًا من بيت أوبنهايم المالى قدره ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وهو أكبر القروض من جهة القيمة، وأسوؤها من جهة الشروط، وقد دعاه الماليون «القرض الكبير»، وهو حقيق بأن يسمى «القرض المشئوم».

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعتزم سداد الديون السائرة، ولكنه فى الواقع لم يخصص شيئًا منه لهذه الغاية، وبقيت الديون السائرة كما كانت.

عقد هذا القرض بفائدة ٧٪ وقيمة سنداته ٨٤½ فى المائة، وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخصم والسمسرة ٢٠,٧٤٠,٠٧٧ جنيه، أى بنقص ٣٧٪ من قيمة الدين الإسمية، فخسرت الحكومة من أصل القرض نيفًا وأحد عشر مليون جنيه، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢,٢٦٥,٦٧١ جنيه، ثم أنها لم تقبض المبلغ نقدًا، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه، والباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية.

ومن هذا يتبين أن قرضًا ألقى على عاتق البلاد عبئًا جسيمًا مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه، بلغ صافى ما تسلمته الحكومة منه نقدًا أحد عشر مليون جنيه فقط، وليس فى تاريخ القروض، فى العالم قاطبة، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة، بل هذه السرقة العلنية، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط.

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها إسماعيل هذا القرض المنحوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا، أو بعبارة أخرى أن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى فى علاقته مع تركيا فى الوقت الذى أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى.

واحتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤، فابتدع له وزير ماليته إسماعيل صديق (المفتش) وسيلة جديدة يقترض بها من الأهالى دينًا سمى (دين الرزنامة).

كانت مصلحة «الرزنامة» تودع فيها رءوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة، وهى أن يستثمر الأهالى أموالهم فى مصلحة الرزنامة، بأن يدعو فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة فى مشروعات صناعية وتجارية، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات، على أن تكون المائة فيها مائة،

ويكون ثمن هذه السندات متراوحًا بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩٪.

وقد أوجس الأهلون شرًّا من هذه الطريقة فى ابتزاز أموالهم، لأنهم عالمون بمصيرها، لكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التى اتبعتها فى تحصيل المقابلة، فبلغ ما ساهم فيه الأهالى من سندات هذا القرض الإجبارى ٣,٣٣٧,٠٠٠ جنيه، لم يدخل الخزانة منها سوى ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى.

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته، بل استولوا أيضًا على ما فى خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأيتام.

وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧,٠٠٠ جنيه.

واستمر إسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب، فازداد الدين السائر تضخمًا.

وثمة مطلوبات من الحكومة لتجار ومقاولين ودوائر، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات وقد بلغت هذه المطلوبات ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه أضيفت إلى الدين السائر.

التدخل الأجنبى فى شئون مصر المالية

لم يكن ممكنا أن يبقى استقلال البلاد سليمًا مع بلوغ القروض الحد الذى أوجزناه، لأن هذه القروض هى أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل فى شئون مصر، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون، فيصبح أسير دائنيه، والقروض التى استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب

التدخل الأجنبى فى شئون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل ماليًّا، ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى، فكان تدخلًا مزدوجًا.

وقد أخذ هذا التدخل شكلًا خطيرًا لافتًا للأنظار سنة ١٨٧٥، حين اشترت بريطانيا أسهم مصر فى قناة السويس، وهى صفقة خاسرة لأن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر فى القناة كان كارثة على مصر، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال الذى وقع سنة ١٨٨٢.

ولما ساءت حالة الخزانة، ورأى إسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزعت ثقتها فى كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء، أراد أن يقدم لها برهانًا على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية، وذلك أنه عرض سنة ١٨٧٥ على بريطانيا إيفاد موظف مالى كفء يدرس حالة الحكومة المالية، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذى يعترف به فى هذه الوزارة.

وكان تقدير إسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام، وما يلوح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف، لا تلبث أن تقدم تقريرًا بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها، فيرتكن على هذا التقرير، لكى يقنع البيوت المالية الأوروبية باقتراضه من جديد، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجًا ناجعًا لحالة البلاد المالية، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض.

وقد اتجه إسماعيل صوب إنجلترا فى طلب هذه البعثة، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل، فإن هزيمتها فى تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو بريطانيا، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة.

لبت الحكومة الإنجليزية نداء إسماعيل، لأنها وجدت فى طلبه فرصة جديدة للتدخل فى شئون مصر، وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برياسة

المستر «استفن كيف» «Cave» أحد الماليين المعدودين من الإنجليز، ومن هنا جاءت تسميتها «بعثة كيف».

كانت هذه البعثة وما خولها إسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذى أصاب وزارته، مظهرًا من مظاهر التدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم إسماعيل بيع الأسهم المصرية فى القناة، فكانتا ضربتين قاصمتين، أصابتا مصر فى استقلالها المالى وكيانها القومى.

جاءت البعثة إلى مصر وفحصت حالة مصر المالية وقدمت تقريرها، أشارت فيه إلى سوء حالة المالية المصرية، واقترحت كشرط ضرورى لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية، بأن تنشىء الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برياسة شخص ذى ثقة أشارت تلميحًا بأن يكون بريطانيا، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضًا إلا بموافقتها.

وسارت الضائقة المالية فى طريقها، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون، وأخيرًا عجزت عن الوفاء، فأصدر الخديو مرسوما فى ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى أبريل ومايو ثلاثة أشهر، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا للمحافظة على الظواهر، وكان الغرض هو التأجيل إلى ما شاء الله، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الإسكندرية يوم ٨ أبريل، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع، أو بعبارة أخرى بالإفلاس، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية واستهدف إسماعيل لمطاعن الماليين والمرابين الأجانب، وانقلبوا يتهددون ويتوعدون، بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتملقون.

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية، وما تنطوى عليه من الأخطار، وما يجر إليه سخط الماليين الأوروبيين من العواقب، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعًا بانشاء (صندوق الدين) وتوحيد الديون.

واستجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين، وأصدر مرسومًا فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء (صندوق الدين) ومهمته أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية، وخصص له إيراد مديريات الغربية، والمنوفية، والبحيرة، وأسيوط، وعوايد الدخولية فى القاهرة والإسكندرية، ايراد جمارك الاسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد ودمياط والعريش، وإيراد السكك الحديدية، ورسوم الدخان، وإيراد المصلح (ضريبة الملح)، ومصايد المطرية (دقهلية)، ورسوم الكبارى، وعوايد الملاحة فى النيل، وإيراد كوبرى قصر النيل، وإيراد أطيان الدائرة السنية، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية.

ولا نزاع فى أنه، من جهة الحق والقانون، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بتلك السلطة، ولكن فكرة الطمع والاستعمار، وغلبة القوى على الضعيف، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها.

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦، أصدر الخديو مرسومًا ثانيًا بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد، سمى (الدين الموحد) قدره ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى، بفائدة سبعة فى المائة، يسدد فى ٦٥ سنة، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم.

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية، أصدر الخديو فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسومًا ثالثا بإنشاء (مجلس أعلى للمالية)، مؤلف من عشرة أعضاء، خمسة أجانب، وخمسة وطنيين، ومن رئيس يعينه الخديو، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة، والثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها) والثالث بتحقيق الحسابات، ويبدى المجلس – رأية فى ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيسا لهذا المجلس!

الرقابة الثنائية البريطانية الفرنسية على شئون مصر المالية

إن إنشاء صندوق الدين، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية، وتوحيد الديون، كل هذه الوسائل، على مافيها من افتيات على سلطة الحكومة، لم تقنع الحكومة البريطانية، ولم تر فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين، فامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين، وجاهدت بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين.

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقى، بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى إدارة الحكومة المصرية، ويجعل مصر أكثر خضوعًا للدول الأجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية، واتفقت مع فرنسا على خطة موحدة لإكراه إسماعيل على قبول الأوضاع التى يقترحانها، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، ووضع السكك الحديدية، وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة.

وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان، فتردد إسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين البريطانية والفرنسية، فنزل أخيرًا على إرادتهما ورضى بالرقابة الثنائية سنة ١٨٧٦.

الوزارة المختلطة

وأعقب فرض الرقابة الثنائية تأليف (لجنة تحقيق عليا) أوروبية سنة ١٨٧٨ لفحص شئون الحكومة المالية، ثم تعيين وزارة مختلطة فى نفس السنة برياسة نوبار وفيها وزيران أوروبيان أحدهما بريطانى وهو ريفرس ويلسن Rivvers

Wilson وقد تولى وزارة المالية، والثانى فرنسى وهو دى بلينيير De Blignieres وقد تولى وزارة الأشغال، فكان تعيين هذه الوزارة إهانة للبلاد وصدمة لشعور الأهلين الذين سموها الوزارة الأوروبية.

النهضة الوطنية والسياسية

فهذا التدخل الأجنبى فى شئون البلاد المالية والسياسية والعدوان على استقلالها وكرامتها كان من الأسباب الجوهرية التى حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم، والتخلص من مساوئه، لأن سياسة الحكومة هى التى أفضت إلى هذا العدوان الصارخ.

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية فى مصر، ووجدت مبادئ جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيلاً إلى النفوس، فكانت من العوامل الهامة فى ظهور هذه النهضة التى شغلت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أدوار الحركة القومية.

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية، وإقبال الناس عليها، فمن الصحف التى كان لجمال الدين يد فى إنشائها أو تحريرها جريدة (مصر) التى ظهرت سنة ١٨٧٧، وهى جريدة أسبوعية لمحررها أديب إسحق ومديرها سليم نقاش وقد أنشأ الاثنان أيضا سنة ١٨٧٨ صحيفة يومية بالإسكندرية باسم جريدة (التجارة) وسياسة الصحيفتين وطنية حماسية تجلت فيها تعاليم جمال الدين وروحه وكانت له فى الصحيفتين بعض المقالات يكتبها أو يمليها على تلاميذه وكانت صحيفة (مصر) تنشر له بعض المقالات تارة باسمه ومرة باسم (المزهر بن وضاح).

وجريدة (مرآة الشرق) وقد تولاها سليم عنحورى ثم إبراهيم اللقانى بإيعاز من جمال الدين الأفغانى.

وجريدة (أبو نضارة) ليعقوب صنوع الذى كان على صلة به.

وكان لهذه الصحف وغيرها فضل كبير فى إنارة البصائر والأفكار وتوجيه

الأنظار إلى العناية بشئون البلاد عامة وتبرم المواطنين بحالتها السياسية والمالية، فكانت من عوامل النهضة السياسية والأدبية فى البلاد.

ومن مآثر جمال الدين الأفغانى ظهور روح اليقظة والمعارضة فى مجلس شورى النواب على يد نواب نفخ فيهم من روحه وعلى رأسهم النائب عبد السلام المويلحى الذى يعد من تلاميذه الأفذاذ. وإنك لتلمس الصلة الروحية بينهما، من الكلمات والعبارات الرائعة التى كان المويلحى يجهر بها فى جلسات مجلس شورى النواب، فإن هذه العبارات هى قبس من روح الحكيم الافغانى.

وقد جاء ذكر النائب المويلحى ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم العنحورى الأديب السورى حين زار مصر ووصف مكانة جمال الدين بقوله:

«وفى خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطرًا وسما مقامه، لأنه تداخل فى السياسات وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية، مثل محمود باشا سامى البارودى الذى نفى أخيرًا مع عرابى إلى جزيرة سيلان، وعبد السلام بك المويلحى النائب المصرى فى دار الندوة، وأخيه إبراهيم (المويلحى) كاتب الضابطة، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره، ويعلون بين الناس مناره، من أرباب الأقلام، مثل الشيخ محمد عبده، وإبراهيم اللقانى، وعلى بك مظهر، والشاعر الزرقانى، وأبى الوفاء القونى فى مصر (القاهرة)، وسليم النقاش، وأديب اسحق، وعبد الله نديم فى الإسكندرية».

* * *

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ دورًا جديدًا امتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس أعضاء مجلس شورى النواب وبدت هذه الروح فى مناقشاتهم وأعمالهم ومواقفهم، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم فى أفق المجلس بعد أن كان يخيم عليه الخمول والجمود فى الأدوار السابقة.

فلما اجتمع المجلس فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ كان جوابه على خطبة العرش مكتوبًا بأسلوب جديد وروح جديدة تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى

كانت ترد فى الأجوبة السابقة، وتضاءلت فيه أساليب العبودية للخديو، مما دل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم، ويمتاز الجواب أيضا بإيجاز عباراته وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة، وهذا ينبىء بتطور الأفكار وتقدم لغة الكتابة والإنشاء.

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى وقدرة فى المنطق، وسداد فى المقصد، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر): محمود العطار، وعبد السلام المويلحى، ومحمد راضى، وعثمان الهرميل، ومحمود سالم، وبدينى الشريعى، وإبراهيم الجيار، وغيرهم.

وقد أصدرت الحكومة مرسومًا فى يناير سنة ١٨٧٩ قضى بأن القوانين المتعلقة بالشئون المالية تصدر بعد تقريرها فى مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو، وأغفل مجلس شورى النواب، ففى جلسة تالية لصدور هذا المرسوم اعترض النائبان محمود العطار وعبد السلام المويلحى على إغفال المجلس، ومطالبا بعرض القوانين المالية عليه ووجوب إقراره لها، ووافق النواب على هذا الاعتراض، فحدثت أزمة بين المجلس والحكومة، وازداد نفور الأمة من وزارة (نوبار) واتسعت حركة المعارضة ضدها داخل المجلس وخارجه.

وعطلت الوزارة جريدة (التجارة) لأديب اسحق وجريدة (الوطن) لميخائيل عبد السيد خمسة عشر يوما لإثارتها الخواطر فى كتاباتها.

ثورة ضباط الجيش - ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

وفى خلال مدة التعطيل وقعت ثورة ضباط الجيش على وزارة نوبار (١٨ فبراير سنة ١٨٧٩)، وكانت هذه الثورة صدى لشعور المواطنين ضد هذه الوزارة، فقد أسرفت فى محالأة الدائنين الأجانب وعينت كثيرًا من الأوروبيين فى المناصب الهامة للحكومة، وأهدرت حقوق الموظفين الوطنيين وعزلت طائفة منهم، وأحالت إلى الاستيداع ٢٥٠٠ من ضباط الجيش بحجة الحاجة إلى ضغط المصروفات.

فثار الضباط واحتشدوا يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ واتجهوا إلى وزارة المالية، واتصلوا بطائفة من أعضاء مجلس شورى النواب ليشاركوهم فى مظاهرتهم، واكتفى بعضهم بالسير فى موكب المظاهرة، راكبين حميرهم، فكان هذا العمل اشتراكًا من هيئة المجلس فى المظاهرة، واعتدى الثائرون على (نوبار) بالضرب، وطرحوه أرضًا، كما اعتدوا على (ريفرس ويلسن) وزير المالية، واقتحموا وزارة المالية، وحبسوا بإحدى غرفها نوبار وريفرس ويلسن ورياض، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار.

زلزلت هذه الثورة مركز وزارة نوبار، فاستقالت فى اليوم التالى، وتألفت وزارة جديدة برئاسة توفيق بن إسماعيل وفيها الوزيران الأوربيان ريفرس ويلسن ودى بلينيير، وخولا حق (الفيتو) أى وقف أى قرار لمجلس الوزراء لا يرضيان به، فاستمرت الخواطر ثائرة.

وسلكت وزارة توفيق إزاء مجلس شورى النواب مسلك العنت والإرهاق فاستصدرت من إسماعيل مرسومًا بانفضاضه بحجة انتهاء مدته، ولم تكن قد انتهت، فرفض المجلس الإذعان لهذا القرار وكتب النواب عريضة بذلك إلى الخديو إسماعيل.

الجمعية الوطنية - أبريل سنة ١٨٧٩

ولم يكتفوا بذلك بل تشاوروا فيما يجب عمله تجاه هذه الأزمة، واشركوا معهم فى التشاور العلماء وأصحاب الرأى والأعيان والتجار، واجتمعوا جميعًا بدار السيد على البكرى نقيب الأشراف، ثم فى منزل إسماعيل راغب وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب فى أول إنشائه، وعقدوا بداره (جمعية وطنية) واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به المشروع الذى وضعه ريفرس ويلسن وزير المالية والذى كان أساسه جعل مصر فى حالة عجز عن سداد ديونها، أى فى حالة إفلاس، وجعلوا أساس مشروعهم اعتبار إيرادات الحكومة كافية للوفاء بمصروفاتها بما فيها أقساط الديون، وذلك بكفالتهم، وتأليف وزارة وطنية، وتعديل نظام مجلس

شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه.

وقد وقع على بيان الجمعية الوطنية ستون من أعضاء مجلس شورى النواب، وستون من العلماء والهيئات الدينية، وفى مقدمتهم شيخ الإسلام، وبطريرك الأقباط، وحاخام الإسرائليين، و ٤٢ من الأعيان، و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين، و ٩٣ من ضباط الجيش.

وقدم وفد من الأحرار (اللائحة الوطنية) كما سموها إلى الخديو إسماعيل. فلم ير بدًّا من الاستجابة لمطالبهم، وعهد إلى محمد شريف تأليف الوزارة الجديدة، فألفها خالية من الوزيرين الأجنبيين، وبدا من خطاب إسماعيل إلى شريف أنه يقر اللائحة الوطنية، وقرر فيه مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب، وبذلك اكتملت سلطة هذا المجلس بتقرير هذا المبدأ الذى هو حجر الزاوية فى النظام الدستورى.

ولكن الدول الأوروبية وقفت للوزارة الوطنية بالمرصاد وسعت جهدها فى خلع إسماعيل، ووافقتها حكومة الاستانة على مؤامرتها، وأعلنت خلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩.

وتولى توفيق مسند الخديوية، وكان أبرز عمل له أن أقصى شريف عن الوزارة وعطل الحياة النيابية زهاء سنتين حتى قامت الثورة العرابية.